الفصل الخامس

الهند ومشاريع التسوية للصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي

أولاً: أثرعملية التسوية السياسية على العلاقات الهندية - الإسرائيلية

ساهمت عملية السلام العربية- الإسرائيلية التي أُعيد تفعيلها عقب حرب الخليج الثانية عام 1991 في إتاحة الفرصة لبعض الدول غير العربية كي توثق علاقاتها مع دولة إسرائيل. فما أن عقد "مؤتمر مدريد" للسلام في الثلاثين من تشرين أول (أكتوبر) من العام ذاته حتى أخذ تردد هذه الدول في بناء علاقات مع تل أبيب بالتلاشي، لا سيما وأن معظم الأقطار العربية (المعادية) لإسرائيل والمحيطة بها، وبضمنها الفلسطينيين، قد شاركوا في هذا المؤتمر بوجود إسرائيل.

ومن بين الدول التي سعت لتوثيق علاقتها مع إسرائيل، الهند، التي أعلنت وزارة خارجيتها بعد عقد مؤتمر مدريد بثلاثة أشهر عن عزمها رفع مستوى العلاقات مع الدولة الإسرائيلية إلى التمثيل الدبلوماسي الكامل، وبررت نيودلهي خطوتها تلك، حتى تتمكن من المشاركة في عملية السلام كشريك ذي مصداقية، والعمل على تحسين علاقاتها بواشنطن، خصوصاً إثر انهيار حليفها السابق الاتحاد السوفيتي. وفور هذا الإعلان، رحب القنصل الإسرائيلي في بومباي به،مؤكداً أن دولته لا تمانع أن تقوم الهند بدور في المفاوضات الإقليمية متعددة الأطراف في الشرق الأوسط، شريطة إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين البلدين[1].

وبالفعل، فقد تحقق هذا الشرط الإسرائيلي عندما أعلن رئيس الوزراء الهندي آنذاك (نارا سيما راو) خلال زيارته لواشنطن في التاسع والعشرين من كانون الثاني (يناير) 1992 عن إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل، حيث رأت نيودلهي في مثل هذه العلاقة إطاراً مناسباً للمشاركة في العمل المتعدد الأطراف- الذي وضُعت أُسسه في مؤتمر مدريد- حتى تحافظ على مصالحها الشرق أوسطية، وتحديداً المتعلقة بمجالات النفط، والعمالة

[1]. حسين، زكريا. مصدر سابق. ص17.

الأجنبية، "ومحاربة التيارات الإسلامية المتطرفة"، علاوة على الجوانب الخاصة بمراقبة الأسلحة والأمن الإقليمي. ولذلك، فإن التحفظات التي كانت تسوقها الهند لتبرير عدم تعميق روابطها السياسية بإسرائيل خلال المرحلة الأولى (1950-1992) قد تقلصت مبرراتها، ومن ثم تلاشت[1].

وانطلاقاً من هذا المدخل الذي قد يشكل أساساً مناسباً للحديث عن محاور هذا الفصل وعناوينه، سيتم استعراض أبرز وأهم محطات العلاقة الهندية- الإسرائيلية، بهدف استيضاح أبعاد ذلك على التسوية السياسية للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي من جهة، والإطلاع على طبيعة هذه العلاقة ومسارها وتحولاتها، والنتائج التي أدت إليها، وصولاً إلى تبيان بواعثها على العرب، والفلسطينيين تحديداً، من جهة ثانية.

تعود العلاقة بين الهند وإسرائيل إلى اعتراف الأولى بالأخيرة في 17 أيلول (سبتمبر) 1950، دون أن يتبع ذلك إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين البلدين، كما وأن الهند لم تسمح لإسرائيل إلا بفتح قنصلية لها في بومباي عام 1953[2]. وقد أرادت الهند من اختزال علاقتها مع إسرائيل في هذه الفترة على الاعتراف فقط، لأسباب منها: رفض إسرائيل الوصول إلى تسوية مع العرب، ودور الهند في حركة عدم الانحياز التي كانت سياستها تتعارض مع عضوية إسرائيل في الكتلة الغربية بقيادة الولايات المتحدة،لاإلى جانب الخشية من إثارة عداء الدول العربية التي ترتبط معها بمصالح اقتصادية، كالنفط وتحويلات الهنود المغتربين[3].

وعلاوة على ذلك، فإن الغالبية العظمى من قيادات حزب المؤتمر الهندي الحاكم يومذاك كانت قد ربطت المشروع الصهيوني بالكولونيالية الاستعمارية الغربية، بل إن إسرائيل لم تنل ما يكفي من تقبّل الهند لها، لأن تأسيسها كان وليد قرار تقسيم فلسطين، وهو مبدأ ما كان يحظى برضا الرأي العام الهندي، علاوة على نزوع مسلمي الهند لمؤازرة القضية الفلسطينية في وقت كانت فيه الحكومة الهندية حريصة على عدم إثارة حفيظتهم، مراعاةً للصوت الانتخابي لمسلمي الهند الذي يشكل رصيداً انتخابياً مهماً لكافة الأحزاب السياسية الهندية، ربما باستثناء حزب "جاناتا بهاراتيا" المتطرف[4].

---

[1]. انبار، افرايم. مصدر سابق. ص12.

[2]. حسين، زكريا. مصدر سابق. ص19.

[3]. القدس العربي. علاقات إسرائيل مع شبة القارة الهندية. انظر:ind\www.zaqora.4t.com/ 2004/1/9.

[4]. المصدر نفسه.

ولم تكن المساعدات التي قدمتها إسرائيل للهند، سواء في مواجهتها مع الصين عام 1962، أو خلال حربها مع باكستان عامي 1965 و1971، ولا التعاون بين جهازي المخابرات في الدولتين لأعوام عدة، ليغير شيئاً في أسلوب تعامل الهند مع إسرائيل، كما ولم تكن اتفاقية السلام المصرية- الإسرائيلية (كامب ديفيد) التي أُبرمت عام 1979 لتخفف من حدة المواقف العدائية التي اتخذتها النخبة السياسية الهندية ضد إسرائيل على الصعيد الرسمي، حتى أن نيودلهي لم تسمح خلال السنوات الست بين عامي (1982و1988) بإقامة علاقات قنصلية كاملة بين الدولتين رغم الإلحاح الإسرائيلي المتزايد في ذلك[1].

وفي حرب حزيران عام 1967 توترت العلاقة بين الهند وإسرائيل بسبب قيام الأخيرة بالهجوم على القوات الهندية التي كانت تتواجد في قطاع غزة ضمن قوة الطوارئ الدولية، حيث اتهمت نيودلهي حكومة إسرائيل بقتل 11 جندياً هندياً وإصابة 24 آخرين بشكل متعمد، رافضة في الوقت ذاته اعتذار إسرائيل، لاعتبارها الحادث مجرد صدفة[2].

ومن الملاحظ أن وتيرة الاتصالات بين الجانبين الهندي والإسرائيلي كانت ترتبط بشكل مباشر بالحزب الحاكم في الهند، ففي السنوات التي كان حزب المؤتمر يتولى فيها سدة الحكم، كانت الوتيرة تنخفض إلى أدنى مستوى لها، بينما كانت تمر بفترة نشاط أعلى قليلاً حين يتراجع حزب المؤتمر، فقد وصلت ذروتها بين الأعوام 1977-1982 خلال وجود حزب "جاناتا دال" في السلطة، لتتراجع مع عودة راجيف غاندي زعيم حزب المؤتمر إلى رئاسة الوزراء في السنوات التالية، والذي أعلن يوم 9 آذار (مارس) 1989،خلال زيارة للرئيس عرفات إلى نيودلهي، أن الهند لا تعتزم رفع مستوى علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل[3].

ومع نهاية الحرب الباردة عام 1991، ظهر التغيير في مواقف الهند حيال إسرائيل. ففي الوقت الذي شرعت فيه الهند بإعادة تقييم سياستها الخارجية نظراً إلى تراجع الاتحاد السوفيتي- حليف الهند خلال معظم سنوات الحرب الباردة- عن موقع القوة العظمى ما لبثت أن أعادت النظر في علاقاتها مع إسرائيل، وأصبحت تُوازن بين ما جنته من فوائد دبلوماسية جراء خفض مستوى علاقاتها معها، ومنح صوتها للعرب داخل الأمم المتحدة،

---

[1]. انبار، افرايم. مصدر سابق. ص8.

[2]. حكيم، سامي. إسرائيل والدول الشيوعية، (القاهرة: دار الكاتب العربي، ط1، 1972)، ص386.

[3]. انبار، افرايم. مصدر سابق. ص8.

وبين المنافع التي ستحصدها من تقاربها مع إسرائيل نتيجة للدور المهم الذي باتت تلعبه في منطقة الشرق الأوسط[1].

إلى ذلك، فقد كان للسياسات الداخلية الهندية دورها في هذا الشأن. فحزب المؤتمر كان قد خسر انتخابات 1989، ولم يستطع تشكيل أية حكومة ائتلافية جديدة إلا في أعقاب الانتخابات العامة التي أُجريت في حزيران (يونيو) 1991. ومن هنا، فإن هيمنة حزب الشعب الهندي "بهاراتيا جاناتا"على النظام السياسي الهندي قد أزالت شيئاً من التردد الذي ساد المواقف المتخذة تجاه الدولة العبرية[2].

وفي ضوء توجهات هذا الحزب القومية الهندوسية، لم تعد إسرائيل لتشكل عبئاً دبلوماسياً إن هي أمست حليفاً محتملاً للهند في مواجهة باكستان و"التيارات الإسلامية المتطرفة" في منطقتها، لذا فقد تبنى الحزب في مؤتمره الذي عقد في تشرين الأول (أكتوبر) 1991 الدعوة إلى إقامة علاقات كاملة مع إسرائيل[3]. وإلى جانب كل ذلك، فإن برامج "تحرير" الاقتصاد الهندي الذي كان رئيس الوزراء (ناراسيما راو) قد شرع بتطبيقها- والتي تعتمد كثيراً على المبادلات الاقتصادية والتكنولوجية مع الغرب- جاءت هي الأخرى لتصب في صالح عملية تطبيع العلاقات مع الدولة اليهودية التي أصبحت جزءاً من "الاقتصاد المعولم الجديد" الذي تطمح الهند إلى الانضمام إليه[4].

كما ويمكن القول: إن عاملاً آخراً قد شكل تأثيراً في تطوير علاقات الهند مع إسرائيل، متمثلاً في أن التحولات التي شهدها قطاع الطاقة قد أضعفت النفوذ السياسي الذي دأبت البلدان العربية المنتجة للنفط على ممارسته على الهند، ففي أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، كانت حدة المخاوف من نشوب أزمات في ميدان الطاقة قد تقلصت إلى حد بعيد. ومع تحول السوق النفطية إلى سوق يستحوذ عليها المشترون لا الباعة، فقد أخذ بالتلاشي ثقل الاعتراضات العربية على تقوية العلاقات بين إسرائيل ودول العالم، وبضمنها الهند[5].

إلى ذلك، فقد كانت لإسرائيل دوافع مختلفة لتوثيق العلاقة مع الهند، حيث أن الأخيرة تحتل موقعاً متوسطاً وإستراتيجياً مهماً في وسط القارة الآسيوية، لذا، رأت إسرائيل في

---

[1]. المصدر نفسه.ص10.

[2]. أبو عامود، محمد سعيد.مصدر سابق.ص50.

[3]. فارس عبد المنعم،أحمد.الهند والقضايا العربية.

[4]. انبار،افرايم.مصدر سابق.ص9.

[5]. انبار،افرايم.مصدر سابق.ص13.

حدود الهند المشتركة مع كل من باكستان وإيران- اللتين ترى تل أبيب فيهما دولتين متناميتي القوة، وأنهما معقلي التطرف الإسلامي- موطئ قدم في شبه القارة الهندية، وهدفاً إستراتيجياً كبيراً من وجهة النظر الإسرائيلية.

كذلك، فإن إشراف الحدود الغربية لشبه القارة الهندية على المحيط الهندي، ومن ثم الخليج العربي، وبالتالي دوله، كان مكسباً نوعياً لدى إسرائيل، لسهولة الاتصال المفتوح منها، إلى جانب اتبار إسرائيل الهند هدفاً اقتصادياً أمام الإنتاج الإسرائيلي، سيما وأن الهند تشكل بعدد سكانها الذي يتجاوز المليار نسمة سوقاً ضخماً للصادرات الإسرائيلية[1].

وفي الصدد ذاته أشارت دراسة بعنوان (نحن والهند) ذكر فيها "أهارون شاي" أُستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية أن الهند وإسرائيل كانتا تنشدان من وراء العلاقات الثنائية تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية، فالهند اعتبرت إسرائيل بمثابة البوابة الرئيسة التي يمكن من خلالها أن تلج الساحتين الأمريكية والأوروبية، خصوصاً بعد استشعارها بأن الإتحاد السوفيتي السابق أخذ في الانكماش والتآكل. أما إسرائيل حسب ما يرى "شاي" قد وجدت في علاقتها مع نيودلهي عنصراً مهماً في مواجهة خطر باكستان، وتجسيداً لإستراتيجيتها المعروفة "شد الأطراف" لإلهاء إسلام أباد بالصراع مع الهند حتى لا توجه دعمها إلى العرب ومساندتهم[2].

كما ويمكن للهند الاستفادة من التقدم النوعي الإسرائيلي في مجال التكنولوجيا العسكرية المتطورة، وذلك مقابل الاستفادة الاقتصادية والإستراتيجية التي قد تجنيها إسرائيل من تعميق تعاونها مع نيودلهي؛ نظراً لموقع الأخيرة المتميز إلى جوار باكستان وإيران، ودورها المهيمن في منطقة جنوب آسيا، ومكانتها المتصاعدة على الساحة الدولية، وهي اعتبارات لا يمكن لإسرائيل إغفالها، لما تمثله من خدمة لرؤيتها الإستراتيجية في تلك المنطقة.

وما أن تم الإعلان عن بدء العلاقات الكاملة بين الهند وإسرائيل حتى أخذت وفود كلا الجانبين بتبادل الزيارات، ففي أيار 1993 قام وزير الخارجية الإسرائيلي في حينه شمعون بيريس بزيارة نيودلهي على رأس وفد ضم مجموعة من قادة الموساد والعسكريين، حيث تم الاتفاق على التعاون في مجالات مختلفة أهمها: الاستخبارات، والدفاع، والحرب الالكترونية. وفي نيسان 1995 زار وزير خارجية الهند إسرائيل لتعلن الأخيرة تأييدها لموقف الهند من

---

[1]. المصدر نفسه.ص16.

[2]. حسين،زكريا.مصدر سابق.ص49.

كشمير. وفي حزيران من العام نفسه قام وزير الدفاع الهندي بزيارة لإسرائيل، ليبحث مع مسؤوليها تزويد بلاده بمعدات عسكرية متطورة[1].

وفي التاسع والعشرين من سبتمبر 1997 قام الرئيس الإسرائيلي عزرا وايزمان بزيارة الهند، لتشكل مرحلة جديدة لعلاقات دافئة بين الدولتين، تميزت بالتوقيع على اتفاقيات تجارية مختلفة، والشروع بتنفيذ مشروعات زراعية وصناعية مشتركة، وفتح خطوط جوية مباشرة بينهما. وهذا التطور أدى لأن تصل أرقام التعاملات التجارية بين البلدين بحلول العام 2002 إلى مليار ونصف المليار دولار أمريكي،أي سبعة أضعاف ما كانت عليه عام 1992 (202 مليون دولار أمريكي)، فاحتلت الهند بذلك المرتبة الثانية- بعد هونغ كونغ- على قائمة كبار شركاء إسرائيل التجاريين في القارة الآسيوية[2].

وعلى صعيد آخر، جرى تكثيف الأواصر الثقافية بين الدولتين دون أن يفضي هذا إلى ردود أفعال مضادة كانت تخشى الهند وقوعها من جانب الأقلية المسلمة فيها، وفي كانون الثاني (يناير) 1999، أزال القرار الأمريكي القاضي برفع العقوبات التي كانت واشنطن قد فرضتها على الهند- في أعقاب التجارب النووية التي أجرتها في أيار (مايو) 1998- عقبة كأداة كانت تعترض سبيل العلاقات بين الدولتين، ليمهد الطريق بذلك لبلوغ درجة أوثق من الصلات القائمة بينهما[3].

وكان من شأن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، والحرب على ما يسمى "الإرهاب" التي أعقبتها أن تخلق مناخاً مواتياً لقيام تعاون هندي- إسرائيلي أوسع نطاقاً، حيث تجسد هذا عبر الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الإسرائيلي حينذاك شمعون بيريس للهند في (يناير) 2002، والتي أكدت على"محور التحالف الرباعي" ضد "الإرهاب"، والمشكل من إسرائيل، والهند، وتركيا، إلى جانب واشنطن[4].

وبزيارة أرئيل شارون التاريخية إلى الهند في أيلول (سبتمبر) 2003 أخذ التعاون بين الهند وإسرائيل الشكل الإستراتيجي والعميق، حيث مثلت هذه الزيارة الأولى من نوعها التي يقوم بها رئيس وزراء إسرائيلي للهند فرصة، يعزز من خلالها كل طرف تفهمه لمواقف الآخر على أرفع

---

[1]. حسين،زكريا.مصدر سابق.ص40.

[2]. المصدر نفسه.ص52.

[3]. فارس عبد المنعم،احمد.الهند والقضايا العربية.

[4]. العسكري،سليمان.التفاتة أخرى إلى الشرق،درس من الهند.العربي،عدد550، 2004.ص8.

المستويات، فضلاً عن تقوية العلاقات الثنائية في مختلف المجالات، لاسيما العسكرية منها والتجارية[1].

وبشأن انعكاسات التعاون الهندي- الإسرائيلي على قضايا العرب، وتحديداً القضية الفلسطينية، فإن من شأن ذلك تقوية الجانب الإسرائيلي، وتوسيع اختلال الميزان العسكري والإستراتيجي لصالح الدولة العبرية، كما أن هذا التعاون بين البلدين وما يؤدي إليه من تنشيط جبهة الصراع الهندية- الباكستانية سيعمل على تحييد قوة إسلام أباد في الصراع العربي- الإسرائيلي، وكذلك تحييد القوة الإيرانية إذا ما انشغلت بالخطر القادم من الهند، مع ما تغذيه إسرائيل من محاربة "الاتجاهات الراديكالية الإسلامية" التي تمثل إيران واحدة منها[2].

ونتيجة لنمو العلاقة الهندية- الإسرائيلية؛ فإن الموقف الهندي المؤيد للقضايا العربية- خصوصاً تلك التي تشمل في أبعادها المجال العسكري وقضايا الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، قد تأثر على نحو يحسب لغير صالح العرب. ومن تجليات هذا الأثر، مساواة الهند بين الإرهاب الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية واعتبارهما أعمالاً استفزازية وعنفاً، فضلاً عن تصويت الهند لصالح إلغاء القرار الذي اعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية[3].

وإضافة إلى تلك الانعكسات، فإنه يمكن القول: إن لهذا التعاون آثاراً سلبية على العرب من خلال توافق المصالح الهندية مع محاور الحركة الإسرائيلية في المنطقة، خصوصاً فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية، وإقامة المحاور التي تتعارض وأهداف الأمن القومي العربي، علاوة على"الاختراق النفسي" للعالم العربي؛ من خلال إقامة إسرائيل لعلاقات مهمة مع دول كانت تتميز بأنها حليف تقليدي للعرب، فضلاً عن الأهمية الإستراتيجية للهند كموقع قريب من منطقة ما يسمى بـ"الحزام الإسلامي"؛ والذي تسعى إسرائيل إلى تأمين نفسها من مخاطره.إلى جانب أن علاقة الهند بإسرائيل أنهت عزلة الأخيرة مع أكبر القوى الإقليمية في جنوب آسيا[4].

---

[1]. انبار، افرايم. مصدر سابق. ص10.

[2]. سويلم، حسام. الشراكة الإستراتيجية بين الهند وإسرائيل ومخاطرها على الأمن القومي العربي. مصدر سابق. ص54.

[3]. سويلم، حسام. العلاقات الإستراتيجية بين الهند وإسرائيل. مصدر سابق. ص35.

[4]. المصدر نفسه. ص45.

ويبدو أن العلاقات المستقرة التي باتت تجمع بين إسرائيل والهند قد تخطت حدود الوفاق الآني المؤقت القائم على حماية مصالحهما كبائع ومشترٍ في سوق السلاح. وبما أن إسرائيل قد استفادت بمنافع اقتصادية كبيرة من الهند، فإن الأخيرة هي الأخرى أصبحت تجني ثمار هذه العلاقة على الصعيدين العسكري والاقتصادي. وصار واضحاً أن كلتا الدولتين قد توصلتا إلى الإسلوب الصحيح لوضع علاقاتهما الثنائية على المسار السليم، وتجاوز مسببات الخلاف. وإذا بقيت الدولتان تواجهان تحديات أمنية وطنية خطيرة، فإن التوجهات الرئيسية الإستراتيجية لكل منهما ستسهم دون شك في ترسيخ أسس العلاقات القائمة بينهما.

ومع ذلك، فإن هذه العلاقة الآخذة بالنمو لم ترقَ إلى مستوى التحالف العسكري، فلا أحد من الطرفين يريد الإنجرار إلى الصراع الإقليمي الذي يخوضه الآخر، بل إن كلاهما ما برح يؤكد على أن صلات التعاون العسكري القائمة بين الطرفين لا تستهدف أي طرف ثالث، ولا يُراد لها غير تعزيز القدرات الوطنية للدفاع عن النفس، وتوطيد الاستقرار. وقد يكون ذلك صحيحاً، لأن إسرائيل لم تُرد لنفسها أن تعد خصماً لباكستان، كما وأظهرت حرصاً كبيراً على سلامة علاقاتها مع الصين.

وبهذا، فإن دور إسرائيل في الهند مرشح للنمو والتطور، خصوصاً وأن التعاون الاقتصادي بين الجانبين قد أصبح يسير بشكل موازٍ ومطرد إلى جانب التعاون العسكري والأمني. وهذا سينعكس سلباً على منطقة الشرق الأوسط والدول العربية، ومستقبل العملية السلمية نفسها، لا سيما في ظل تبلور آفاق علاقات جديدة وقوية بين إسرائيل ودول عديدة في منطقة آسيا. كما أن القضية الفلسطينية التي كانت تشكل عامل تنافر في العلاقات بين الهند وإسرائيل قبل فترة انتهاء الحرب الباردة لم تعد كذلك بعدها.

وعلى الرغم من هذا، فهناك جملة عوائق يمكن اعتبارها مؤقتة، أو دائمة، أمام الطموح الإسرائيلي للتغلغل في الهند،نذكر بعضها:

أ. على الرغم من مغريات التعاون الأمني والعسكري بين الهند وإسرائيل في إطار الصراعات المتواصلة في منطقة جنوب آسيا، إلا أن علاقة الهند بالدولة العبرية حكمها الإرث التاريخي من العلاقات المميزة بين الهند والعرب، والتي على أساسه تعاملت نيودلهي مع تل ابيب. وكذلك، فإنه على الرغم من دخول إسرائيل في العملية السياسية، وبالتالي إزالة الكثير من العوائق التي كانت تحكم إقامة علاقات بين الهند وإسرائيل، إلا أن تطوير هذه

العلاقات تظل محكومة، ولو بشكل نسبي، بالتزام حكومات إسرائيل المتعاقبة بالمضي قدماً في العملية السلمية، وبمتطلبات التسوية الشاملة، والحل العادل للصراع العربي- الإسرائيلي. هذا يعني أن وصول تلك العلاقات إلى الدرجات المثلى التي تسعى إليها إسرائيل ستبقى متأثرة بالنوايا والتطبيق الإسرائيلي لاتفاقيات السلام.

ب. إن لعب إسرائيل على المتناقضات في المنطقة الآسيوية من خلال تحالفها مع طرف ضد طرف آخر (الهند وإيران) قد لا تنظر إليه دولة أخرى من نفس النطاق الجغرافي (الصين) بعين الرضا، وهذا من شأنه تهديد تلك العلاقة بين إسرائيل والهند. كما أن علاقة هاتين الدولتين يفسر دائماً في الإعلام العربي والإسلامي بأنه مؤامرة ضد الدول الإسلامية، وهذا يصنف أيضاً كعائق أمام تطور علاقات البلدين.

ج. تلعب الرؤية الإستراتيجية الأمريكية دوراً في كبح جماح الرؤية الإستراتيجية الإسرائيلية نحو إقامة علاقات أمنية وعسكرية وثيقة مع الهند، بسبب أن السلاح والخبرات الإسرائيلية تكاد تصنف بأنها مشتركة، وبالتالي لا تريد الإدارة الأمريكية أن تطلع عليها الهند في بعض الأحيان، ولكن في المقابل، تحث الطرفين على توسيع أُطر التعاون فيما بينهما على ضوء احتمالات تنامي المصالح الأمريكية في المحيط الهندي.

ثانياً: موقف الهند من القضايا الرئيسة للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي

1. الموقف من الثورة الفلسطينية

على الرغم من أن أهم قادة الهند التاريخيين، وفي مقدمتهم المهاتما غاندي، كانوا من دعاة الكفاح بوسائل سلمية، ونبذ أشكال المقاومة العنيفة، إلا أن موقف غاندي من استخدام الفلسطينيين المقاومة المسلحة ضد الاستعمار البريطاني والقوات الصهيونية كان يعكس تفهماً واعياً للدوافع التي حدت بالفلسطينيين إلى انتهاج مثل هذا الشكل من المقاومة ضد عدوان يسعى لمحوهم من المكان والتاريخ[1].

وقد رأت الهند في الثورة الفلسطينية الهادفة للمطالبة بالاستقلال والتحرر الوطني، أنها شرعية وعادلة، مستندة في ذلك إلى القرارات الدولية التي تكفل للشعوب الواقعة تحت الاحتلال استخدام كافة وسائل المقاومة المتاحة. وتواصل موقف الهند المؤيد لمقاومة الشعب

[1]. وجهات نظر:غاندي والصهيونية.انظر: www.aljazeera.net 2004/4/13.

الفلسطيني، ليبرز ويتعزز بشكل واضح أوج التضامن العربي- الهندي، الذي أخذ شكل العلاقة الوثيقة في إطار حركة عدم الانحياز، وما نجم عن ذلك من دعم نيودلهي للثورة الفلسطينية، سواء من خلال تقديم المساعدة الطبية كما حدث في لبنان أثناء الغزو الاسرائيلي عام 1982، أو عبر القيام بدورات التدريب العسكرية التي كان يشارك فيها العديد من الكوادر والقيادات الفلسطينية[1].

ولكن جرّاء التحولات السياسية التي طرأت على الساحة الدولية، خصوصاً عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، وما تبع ذلك من تغيرات في بنية النظام السياسي الهندي عبر قدرة قوى اليمين المتطرف بالسيطرة على سدة الحكم، أصبح هناك تغير في الموقف الهندي إزاء النضال الفلسطيني ضد الاحتلال. ففي فترة حكم حزب "بهاراتيا جاناتا" اليميني للهند اتخذت نيودلهي موقفاً محايداً من الإنتفاضة الفلسطينية كان أقرب إلى تأييد إسرائيل، حيث أثار هذا الموقف مشاعر المسلمين الهنود الذين خرجوا بمسيرات منددة للحكومة، فضلاً عن استياء حزب المؤتمر الهندي المعارض حينذاك، حيث شنت رئيسة الحزب سونيا غاندي هجوماً لاذعاً ضد جاناتا واتهمت قادته (بخيانة) علاقات الهند التاريخية مع الحركة الفلسطينية. كماوذكرت: "إذا كان حزب المؤتمر لا يمانع في إقامة علاقات جيدة مع إسرائيل، فإن ذلك لا ينبغي أن يكون على حساب روابطنا التقليدية مع العالم العربي"[2].

هذا الموقف كان متمثلاً في وصف الانتفاضة الفلسطينية التي نشبت عام 1987 بأنها أعمال "استفزازية" في مقابل وصف القمع الإسرائيلي ضد الفلسطينيين بأنه"استخدام مفرط للقوة"[3]. ولكن في المجمل، فإن الحكومات الهندية التي تشكلت خلال العقد الأخير، ترى بأحقية الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال بطرق مشروعة،لامع التركيز وإعطاء الأولوية في الوقت ذاته على دعوة الطرفين (الإسرائيلي والفلسطيني) إلى ضبط النفس، وتجنب الاستفزاز المتبادل، والعودة إلى مسار التسوية السياسية[4].

وإجمالاً لهذا الموقف،فإن عودة العلاقات الإسرائيلية- الهندية لدرجة عالية من التحالف والتعاون، وما تعرضت له مفاهيم المقاومة من تشويه وخلط بمصطلح الإرهاب بعد أحداث

---

[1]. الرحمن،ذكر(سفير الهند لدى السلطة الوطنية)مقابلة شخصية،رام الله،2006/8/13.

[2]. حسين،زكريا.مصدر سابق.ص62.

[3]. السيد سليم،محمد. العرب والتطورات الإستراتيجية في جنوبي اسيا.انظر:افاق التحولات الدولية المعاصرة .مصدر سابق.ص72.

[4]. العسكري،سليمان.التفاتة أخرى إلى الشرق،درس من الهند.العربي،عدد550، 2004.ص8.

الحادي عشر من ايلول سبتمبر 2001، ساهم بشكل كبير في "حيادية" الهند تجاه النضال الفلسطيني، سيما وأن إسرائيل استغلت الأحزاب الهندية اليمينية الموالية لواشنطن والمعادية للشيوعية، لإقناعها بأن المقاومة الفلسطينية ما هي إلا إرهاب تضر بمصالح الهند مع تل أبيب.

2. الموقف من قضية القدس

على الرغم من أن قضية القدس لا تنفصل عن القضية الأعم، وهي القضية الفلسطينية، إلا أن أهمية هذه المدينة، وقيمتها الروحية الكبيرة لدى الديانات السماوية الثلاث، أعطاها مكانة مضاعفة، جعلت الأمم المتحدة تناقشها كبند بارز في ملف القضية الفلسطينية. وقد حملت معالجتها مناحي كثيرة أبرزها حماية المقدسات الدينية في المدينة، وحماية حرية الوصول إلى أماكن العبادة، إلى جانب الواقع الراهن والمستقبلي للوجود العربي الفلسطيني في القدس، وما يرتبط بهذا من تكثيف النشاط الاستيطاني، والعلاقة القانونية بين القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.

وعلى ضوء ذلك، يمكن التعرف على موقف الهند من قضية القدس من خلال طبيعة تصويتها في هذه المنظمة الأُممية، حيث ما أن صدرت القرارات الأولى للأمم المتحدة بخصوص القدس، إلا وكانت الهند تقف بجانب الحق الفلسطيني فيها، ففي القرار 181 الذي أكد على تقسيم فلسطين رفضته الهند لمعارضتها أساسه، المتمثل في تقسيم فلسطين من منطلق ديني أو عرقي من جهة، واعتباره (أي القرار) القدس كياناً مستقلاً خاضعاً للإدارة الدولية، مع ترسيم حدودها[1].

وكذلك الحال مع القرار رقم 2254 (دأط-5) الصادر في 4 تموز (يوليو) 1967، حيث صوتت الهند لصالحه، والذي يدعو إسرائيل إلى إلغاء جميع التدابير التي قامت بها في مدينة القدس فوراً واعتبارها غير صحيحة وباطلة. وعلاوة على ذلك، فقد أيدت الهند قرار مجلس الأمن رقم 252 الصادر في 21 أيار (يونيو) 1968، والذي وصف احتلال إسرائيل لشرق القدس بأنه استيلاء على أراضٍ بواسطة الغزو العسكري، وبأنه إجراء غير مقبول[2].

---

[1]. الشريف، محمد رشاد. الأمم المتحدة والقضية الفلسطينية، تقويم عام. مصدر سابق. ص47.

[2]. شفيق، منير. فلسطين في الأمم المتحدة، شؤون فلسطينية، عدد 38، أكتوبر 1974.

وعندما قام يهودي أسترالي بإحراق المسجد الأقصى في 1969/8/21، حمّلت الهند إسرائيل مسؤولية الحادث، حيث أعرب وزير خارجيتها آنذاك "دنيس سينج" عن شعوره بالصدمة العميقة، وقال: "إن هذا الحادث المفجع يجعل من الضروري تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن القدس دون تأخير"[1]. وقد أزعج هذا الموقف حكومة إسرائيل، حيث وصف ناطق رسمي باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية الموقف الهندي بأنه دعوة إلى التحريض على الحرب المقدسة، وإثارة الكراهية ضد الشعب الإسرائيلي ودولته[2].

كما وصوتت الهند لصالح قرار مجلس الأمن رقم 271 الصادر في 1969/9/15، والذي عبر فيه المجلس عن الحزن للضرر البالغ الذي ألحقه الحريق بالمسجد الأقصى. وفي 1980/7/22 صدر قرار الجمعية العامة الذي طالب إسرائيل بالانسحاب الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، بما فيها القدس ودون شروط، مع ضرورة عدم المساس بالممتلكات والمرافق بالمدينة المقدسة[3].

وفي قرار آخر أصدرته الجمعية العامة في 1994/12/15 أيدت الهند شجب قيام بعض الدول بنقل بعثاتها الدبلوماسية إلى القدس، وكذلك قرار الجمعية العامة رقم 29/50 الصادر في 1995/12/6، والذي أعربت فيه نيودلهي عن قلقها لاستمرار إسرائيل في انتهاك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، بما في ذلك مواطني مدينة القدس[4].

ويبدو أن الموقف الهندي من مدينة القدس، باعتبارها أحد القضايا الحساسة في ملف الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، لم يشأ أن يخرج عن قرارات وقوانين الشرعية الدولية التي تجمع على أن احتلال إسرائيل لهذه المدينة باطل، ويجب عليها الإنسحاب منها.

3. الموقف من قضية اللاجئين

تشابهت مواقف الحكومات الهندية المتعاقبة إزاء قضية اللاجئين الفلسطينيين، مع مواقفها من مدينة القدس، فما أن أصدرت الجمعية العامة قرار رقم 194 الصادر في 1948/12/11، والمؤكد على حق الفلسطينيين في العودة، إلا وصوتت الهند لصالحه.

---

[1]. حكيم، سامي. اسرائيل والدول الشيوعية، (القاهرة: دار الكاتب العربي، ط1، 1972)، ص383.

[2]. المصدر نفسه. ص384.

[3]. الخضر، محمد. ملامح دور الجمعية العامة في القضايا الدولية، القضية الفلسطينية نموذجاً. مصدر سابق. 67.

[4]. المصدر نفسه. ص69.

وباعتبار أن هذا القرار الدولي أصبح يشكل الأساس والمرجعية القانونية للامم المتحدة عند معالجة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، فإن الهند قد صوتت لصالح حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة أو التعويض في كافة الجلسات التي عُقدت وقررت تجديد هذا الحق، وعدم إمكانية إسقاطه بالتقادم، لأنه حق مقدس.

وعلى الرغم من ضغوطات أصدقاء إسرائيل في الهند (الذين يمثلون أكثر الأحزاب الهندية تطرفاً) على الحكومات المتعاقبة لإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، وتغيير مواقفها بشأن القضية الفلسطينية ومنها مسألة اللاجئين، إلا أن عدداً من المسؤولين الهنود قاوموا ذلك، واعتبروه تدخلاً مرفوضاً في السياسة الهندية، ومنهم وزير الخارجية الأسبق دنيس سينج الذي قال :"إن الهند لا تضمر عداء لإسرائيل، وإن تعاطفنا مع العرب لأن إسرائيل ارتكبت بحقهم خطأ، ولا تزال تحتل مناطق عربية عن طريق العدوان، ولم تقبل بحل مشكلة اللاجيئن التي وصفها بأنها عملية ظلم ضد السكان العرب[1].

وفي الوقت الذي تصدر فيه تصريحات من الحكومة الهندية بضرورة التاكيد على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم التي شردوا منها، نجد زهاء مائة لاجئ فلسطيني هربوا من القتل والاضطهاد في العراق إلى الهند، يعيشون في وضع قاس بسبب حرمانهم من الغذاء والمأوى والأدوية والتعليم، ما اضطرهم للبدء بتنفيذ إضراب مفتوح عنت الطعام أمام مقر الامم المتحدة بالعاصمة نيودلهي[2].

وستبقى قضية اللاجئين الفلسطينيين قضية محورية في ملف الصراع العربي الفلسطيني- الإسرائيلي، ومن خلال موقف الدول المختلفة إزاءها، فإنه يمكن استقراء السياسة الخارجية لهذه الدولة أو تلك بشأن كافة ملفات هذه القضية.

4. الموقف من حكومة حماس

لم تتبع الهند سياسة كثير من دول العالم في تصنيفها لحركة حماس بـ"الإرهابية"، فالحكومات الهندية،خصوصاً التي شكلت من حزب المؤتمر الوطني، رأت في مطالب الحركة،

---

[1]. حكيم،سامي.مصدر سابق.ص386

[2]. الجمعية الفلسطينية لحقوق الانسان (راصد)10 / تموز. 2006

المتمثلة بالإستقلال والتحرر من الاحتلال هدفاً مشروعاً، دون أن توافقها في انتهاج ما وصفته بـ"العمليات الانتحارية" ضد المدنيين الإسرائيليين[1].

وبفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية التي أجريت في العشرين من شهر يناير/ كانون ثان 2006، رأت الحكومة الهندية هذه الانتخابات أنها ديمقراطية ونزيهة، ويجب على الجميع تقبل نتائجها طالما وافقوا على إجرائها، واعترفوا بشفافيتها ومصداقيتها. كما وطالبت باحترام إختيار الشعب الفلسطيني وإرادته في التعبير عن رأيه[2]. وعقب تشكيل الحركة للحكومة الفلسطينية، قام سفير الهند لدى السلطة الوطنية "اوم براكش" بزيارة رئيس الوزراء إسماعيل هنيه في مقره بغزة، بهدف تقديم التهنئة بفوز الحركة في الانتخابات وتشكيلها للحكومة الجديدة. وقد ثمن هنية دور الهند في مساندة ومساعدة الشعب الفلسطيني، في الوقت الذي تمنى فيه "براكش" للحكومة الجديدة النجاح في تذليل الصعوبات التي تعترض الفلسطينيين، وطالبها بالانفتاح على المجتمع الدولي حتى تستطيع تحقيق أهدافها، والدخول في مسار التسوية السياسية[3].

كما وقام السفير الهندي براكش بزيارة مقر المجلس التشريعي برام الله، حيث التقى رئيسه عزيز الدويك المنتمي لحركة حماس، وهنأه على تسلمه لهذا المنصب، وقد وصف الدويك خطوة المسؤول الهندي بأنها تعبير صادق عن العلاقة التاريخية والعميقة بين فلسطين والهند، متمنياً للهند قيادة وشعباً الخير والتقدم[4].

وبقيام السلطات الإسرائيلية باختطاف عدد كبير من وزراء ونواب حركة حماس، انتقدت الهند هذا الإجراء، واصفة إياه بالخطير وغير القانوني، مطالبة في الوقت ذاته الحكومة الإسرائيلية بضرورة الإفراج عن معتقلي حماس بأسرع وقت ممكن. وفي المقابل دعت الهند الحكومة الفلسطينية إلى التدخل الجاد للإفراج عن الجندي الإسرائيلي الذي تم أسره بقطاع غزة، لأن من شأن كل ذلك (حسب قولها) تهدئة الوضع في الأراضي الفلسطينية، وفرصة جيدة للبدء في المسار السياسي[5]. وفي مجمل لهذا الموقف، فإن المعيار الذي احتكمت إليه سياسة الهند الخارجية في موقفها إزاء حركة حماس وحكومتها انطلق من وصول هذه

---

[1]. الرحمن .ذكر.(سفير الهند لدى السلطة الوطنية الفلسطينية) مقابلة شخصية ،رام الله،2006/8/6.

[2]. بيان صحافي صادر عن السفارة الهندية في رام الله/ 2006/1/25.

[3]. صحيفة القدس.السفير الهندي يلتقي هنية، الأربعاء/2006/4/31.

[4]. صحيفة الايام.السفير الهندي يزور المجلس التشريعي/الاثنين/2006/5/7.

[5]. بيان صحافي صادر عن السفارة الهندية في رام الله /2006/7/10.

الحكومة لسدة الحكم عبر إنتخابات ديمقراطية نزيهة، وبالتالي لم تُرد الهند لنفسها أن ترفض أو تنتقد حكومة ديمقراطية، سيما وأنها تعتبر ذاتها الدولة الديمقراطية الأكبر في العالم.

ثالثاً: النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

إن التوجه العربي نحو الهند في مرحلة ما بعد استقلالها اعتراه كثير من القصور، نتيجة استمرار الرؤية العربية للهند من منظور الماضي الذي كان يتمتع فيه العرب والمسلمين بدور قيادي في مختلف جوانب هذه العلاقات طيلة الفترة الممتدة من الفتح العربي وحتى الاستعمار الأوروبي. فالعرب لم يدركوا أن الهند في مرحلة ما بعد الاستقلال، والتي لم تكن نسبة المسلمين فيها تتعدى (10 %) لن تكون هي ذاتها قبل حصولها على الاستقلال، والتي كانت نسبة المسلمين فيها تتجاوز ثلث عدد السكان، وبالتالي لم تكن مواقفها تجاه القضايا العربية في تلك المرحلة السابقة على الاستقلال سوى استجابة لضرورات أملتها ظروف السياسة الهندية الداخلية وطبيعة تركيبتها السكانية.

أدى تشابه التجربتين الفلسطينية والهندية، في التحرر الوطني، وأمل التخلص من الاحتلال إلى تقارب في الفكر السياسي، والسياسة الخارجية لكلا الطرفين، ولكن بانتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي (حليف الهند)، وما نتج عن كل ذلك من تغيرات كونية ملموسة، دفع بنيودلهي لانتهاج سياسة خارجية متزنة في منطقة الشرق الأوسط عموماً، وفي ملف القضية الفلسطينية خصوصاً، وذلك حرصاً منها على ضمان تحقيق مصالحها، وإبقاء نظرة الجانبين المتصارعين لها على أنها طرف محايد، ينشد استتباب الأمن والسلام في المنطقة.

لذلك، فإن الهند أكدت، وفي مختلف المناسبات على اهتمامها بمسار عملية التسوية السياسية، وضرورة التوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم- في منطقة الشرق الأوسط- يقوم على تطبيق ما سبق التوصل إليه من اتفاقات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، مع إتاحة الفرصة للشعب الفلسطيني، وبقية شعوب المنطقة، بما فيها إسرائيل، للعيش داخل حدود آمنة، معترف بها.

ومما ساعد الهند وشجعها على محاولة تنشيط دورها في منطقة الشرق الأوسط، وتحديداً فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، ع وامل عدة، أهمها: أن الهند جزءٌ رئيس، ومؤسس لحركة عدم الانحياز، ودولة محورية في دول العالم الثالث، إلى جانب تعاملاتها الاقتصادية الواسعة، سواء مع العرب كدول الخليج أو إسرائيل على حد سواء، وغيرها من العوامل التي قد تيسر لها تحقيق غاياتها الشرق أوسطية.

وفي مقابل كل ذلك، فإن محاولات الهند المتكررة في تفعيل سياستها الخارجية إزاء العديد من قضايا العالم المتناثرة، ومنها القضية الفلسطينية، لم يؤهلها لغاية الآن للعب دور سياسي، فاعل، وملحوظ على المسرح الدولي بشكل عام، ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، على الرغم من نجاحها الاقتصادي والتكنولوجي. فالهند لديها من القوة ما يكفي فقط لمقاومة نفوذ الآخرين إزاءها، لكنه ما زال عليها أن تتقدم بخطى واسعة قبل أن تحرز نفوذاً ذا معنى على الدول الأخرى، ومن ثم ضمن النظام العالمي بأسره.

إلى ذلك، فإنه على الرغم من حاجة الهند الكبيرة إلى إسرائيل في العديد من المجالات، سيما المجالين العسكري والاقتصادي، إلا أنها لم تقدم على التغيير السلبي في سياستها الخارجية إزاء الشعب الفلسطيني وقضيته، في الوقت الذي غلب على هذه السياسة الحذر والتوازن، مع التركيز على المصالح المتبادلة بدلاً من مفهوم الأيديولوجيا الذي أصبح يتراجع بعد انتهاء الحرب الباردة، وطغيان مفاهيم العولمة، وبروز تجليات السوق الحر، والشركات متعددة الجنسيات، وما إلى ذلك من تعابير الليبرالية الجديدة.

بعد تفرد الولايات المتحدة الأمريكية في الهيمنة على العالم عقب انهيار الإتحاد السوفيتي الذي كان مسانداً للهند، وفي ظل الضعف العربي وتصاعد وتيرة تفتته بسبب حرب الخليج الثانية، وجدت السياسة الخارجية الهندية مصلحتها تكمن في التقرب من الولايات المتحدة وحليفتها العضوية إسرائيل، لا سيما وأن الفترة التي أعقبت هذين المتغيرين، شهدت صعوداً لحزب بهاراتيا جاناتا اليميني، وتبوء زعيمه آتال بهاري فاجباي مقاليد الحكم عام 1998، والذي عُرف عنه انحيازه لإسرائيل وسياساتها.

إن الهند انتهجت لفترة طويلة مواقف مؤيدة للعرب في صراعهم مع إسرائيل، ولكن نتيجةً للتغيرات التي طرأت على النظام الدولي مع بداية تسعينيات القرن الماضي (كانهيار الاتحاد السوفيتي (حليف الهند) وصعود اليمين الهندي المتطرف، والموالي لإسرائيل إلى سدة الحكم، وتطبيق برامج تحرير الاقتصاد الهندي، لينسجم وينضم "للإقتصاد المعولم"، إلى

جانب توثيق علاقتها مع واشنطن من خلال العلاقة مع إسرائيل، وغيرها من الأسباب)، دفع بالهند إلى توثيق العلاقة مع الدولة العبرية.

ومن التجليات الناجمة عن تحول الهند نحو توثيق علاقتها مع إسرائيل: تراجع الموقف الهندي المؤيد تاريخياً لقضية فلسطين وحركات التحرر الوطنية، رفض الهند أو امتناعها عن إدانة إسرائيل لامتلاكها أسلحة دمار شامل، مساواة الهند بين الإرهاب الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية واعتبارهما أعمالاً استفزازية وعنفاً، فضلاً عن تصويت الهند لصالح إلغاء القرار الذي اعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية.

إن المصلحة القومية للهند هي المحرك الرئيس لسياستها الخارجية، خصوصاً بعد التحولات المهمة التي طرأت على الساحة الدولية عقب انتهاء الحرب الباردة، وما صاحب ذلك من إشتداد قوة العولمة، وتركيز كثير من دول العالم على مصالحها، وكيفية التعاطي مع هذه الظاهرة (العولمة) اقتصادياً، وسياسياً، وكذلك إستراتيجياً، إلى جانب أن الطبيعة الديمقراطية التعددية للنظام السياسي الهندي جعل من السياسة الخارجية الهندية حصيلة تفاعل لقوى وتجمعات مختلفة، رأت معظمها، أن عامل المصالح والمنفعة المتبادلة هي السياسة السليمة، التي يجب أن يُعمل بها مع الدول الأخرى، وفي مقابل ذلك، فإن المحدد الأيديولوجي الذي كان المعيار الأساس لتلك السياسة قبل هذه الحرب أصبح يتلاشى.

وفيما يتعلق بالتأثيرات السلبية للعلاقة الهندية- الإسرائيلية على القضية الفلسطينية، فقد كانت متعددة، بحيث أن وصول هذه العلاقة إلى درجة عالية من التحالف والتعاون، وما تعرضت له مفاهيم المقاومة من تشويه وخلط بمصطلح الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من أيلول سبتمبر 2001، ساهم بشكل كبير في "حيادية" الهند تجاه النضال الفلسطيني، سيما وأن إسرائيل استغلت الأحزاب الهندية اليمينية الموالية لواشنطن والمعادية للشيوعية، لإقناعها بأن المقاومة الفلسطينية ما هي إلا جماعات إرهابية، تضر بمصالح وعلاقة الهند مع تل أبيب.

وإضافة إلى تلك الانعكاسات السلبية، فإن لهذا التعاون (الهندي- الإسرائيلي) آثاراً خطيرة على العرب من خلال توافق المصالح الهندية مع محاور الحركة الإسرائيلية في المنطقة، خصوصاً فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية، وإقامة المحاور التي تتعارض وأهداف الأمن القومي العربي، علاوة على"الاختراق النفسي" للعالم العربي؛ من خلال إقامة إسرائيل لعلاقات مهمة مع دول كانت تتميز بأنها حليف تقليدي للعرب، فضلاً عن الأهمية الإستراتيجية للهند كموقع

قريب من منطقة ما يسمى بـ"الحزام الإسلامي"؛ والذي تسعى إسرائيل إلى تأمين نفسها من مخاطره. إلى جانب أن علاقة الهند بإسرائيل أنهت عزلة الأخيرة مع أكبر القوى الإقليمية في جنوب آسيا.

كذلك، فإن من شأن هذا التعاون تقوية الجانب الإسرائيلي، وتوسيع اختلال الميزان العسكري والإستراتيجي لصالح الدولة العبرية، إلى جانب ما سيسببه من تنشيط جهة الصراع الهندية- الباكستانية، حيث سيعمل على تحييد قوة إسلام أباد في الصراع العربي- الإسرائيلي، وكذلك تحييد القوة الإيرانية إذا ما انشغلت بالخطر القادم من الهند، مع ما تغذيه إسرائيل من محاربة "الاتجاهات الراديكالية الإسلامية"، التي تمثل إيران واحدة منها.

وفي مجمل هذه الانعكاسات، فإن علاقة الهند الوثيقة بإسرائيل ستنعكس سلباً على منطقة الشرق الأوسط والدول العربية، ومستقبل العملية السلمية نفسها، لا سيما في ظل تبلور آفاق علاقات جديدة وقوية بين إسرائيل ودول عديدة في منطقة آسيا. كما أن القضية الفلسطينية التي كانت تشكل عامل تنافر في العلاقات بين الهند وإسرائيل قبل فترة انتهاء الحرب الباردة لم تعد كذلك بعدها.

إن العلاقات المستقرة التي باتت تجمع بين إسرائيل والهند قد تخطت حدود الوفاق الآني المؤقت القائم على حماية مصالحهما كبائع ومشترٍ في سوق السلاح. وبما أن إسرائيل قد استفادت بمنافع اقتصادية كبيرة من الهند، فإن الأخيرة هي الأخرى أصبحت تجني ثمار هذه العلاقة على الصعيدين العسكري والاقتصادي. وصار واضحاً أن كلتا الدولتين قد توصلتا إلى الإسلوب الصحيح لوضع علاقاتهما الثنائية على المسار السليم، وتجاوز مسببات الخلاف. وإذا بقيت الدولتان تواجهان تحديات أمنية، وطنية خطيرة، فإن التوجهات الرئيسية الإستراتيجية لكل منهما ستسهم دون شك في ترسيخ أسس العلاقات القائمة بينهما.

ومع ذلك، فإن هذه العلاقة الآخذة بالنمو لم ترقَ إلى مستوى التحالف العسكري، فلا أحد من الطرفين يريد الانجرار إلى الصراع الإقليمي الذي يخوضه الآخر، بل إن كلاهما ما برح يؤكد على أن صلات التعاون العسكري القائمة بين الطرفين لا تستهدف أي طرف ثالث، ولا يُراد لها غير تعزيز القدرات الوطنية للدفاع عن النفس، وتوطيد الاستقرار. وقد يكون ذلك صحيحاً، لأن إسرائيل لم تُرد لنفسها أن تعد خصماً لباكستان، كما وأظهرت حرصاً كبيراً على سلامة علاقاتها مع الصين.

لوحظ من خلال القرارات التي صوتت عليها الهند في منظمة الأمم المتحدة أنها كانت مؤيدة للحقوق والقضايا الفلسطينية، حيث أن الهند بداية، وقفت لصالح كافة القرارات التي ترفض تقسيم فلسطين، وتطالب بالاعتراف بالشعب الفلسطيني، وأن الاحتلال شكل من أشكال العنصرية، ومروراً بالتأكيد على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة، والمطالبة بحق الفلسطينيين في إقامة دولة لهم ذات سيادة على أرضهم، مع عودة الذين تم تهجيرهم، وإنتهاءً بالإعتراف بفلسطين كدولة لها أعلى مستوى دبلوماسي في الهند.

ولم تغير الهند في مواقفها فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، سوى بخصوص القضية النووية، وذلك لسببين رئيسين، هما: ارتباطها بعلاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل التي تستحوذ على ترسانة نووية هائلة في منطقة الشرق الأوسط، إلى جانب امتلاكها (أي الهند) لأسلحة مماثلة.

وتأسيساً على ما سبق، فإن التحولات الكبيرة التي شهدها العالم بعد إنتهاء الحرب الباردة، وانهيار الإتحاد السوفيتي، وما نجم عن ذلك من تراجع الصراع الأيديولوجي بين القوى العظمى، كانت عوامل مؤثرة في توجه عدد من الدول، سيما الساعية إلى إيجاد موطئ قدم لها في مفاعيل السياسة الدولية، إلى إعتبار أن المصلحة القومية وتحقيق الفوائد المتبادلة هي المحدد الأساس في سياساتها الخارجية، ووفقاً لهذا المحدد بلورت هذه الدول مواقفها إزاء القضايا الدولية المختلفة.

وفي هذا المشهد الدولي المصبوغ بالمصالح والتبادلات الاقتصادية بين الدول، كان للهند قسط من التداخل فيه، والتأثير به، ما أدى بسياستها الخارجية للتركيز على المصلحة الوطنية كنهج متبع مع الدول الأخرى، في الوقت الذي أصبح البعد الأيديولوجي يتراجع وميضه، ويتقلص أثره في هذه السياسة ،وبالتالي كان توجهها نحو إسرائيل لربط علاقة وثيقة معها- وصلت إلى حد التحالف الإستراتيجي- مهتدياً بهذا النهج، في حين تباعدت علاقتها إلى حد ما مع العرب، وفتر حماسها وتأييدها للقضية الفلسطينية، بسبب تضاؤل العامل الأيديولوجي لدوره، والذي كان (الملهم) للعلاقة بين الطرفين، لفترة طالت أكثر من أربعة عقود.

بكلمات أخرى،التحول التاريخي والكبير الذي حصل في العالم بعد الحرب الباردة، صاحبه تحول مماثل في سياسات الدول الخارجية، بينما وللأسف لم تكن الدول العربية

جزءاً من هذا التحول، لذا فقد فقدت الدعم والتأييد المطلوبين من الهند، خصوصاً فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، التي أصبحت (ضحية) للتعاون الوثيق بين الهند واسرائيل.

ثانياً: التوصيات

1. يمكن تسجيل جملة توصيات، من شأنها تطوير العلاقات العربية- الهندية، بما يساهم في حماية وتعزيز مصالح العرب ومستقبلهم، وبالتالي يعيد الدور الهندي المفقود في دعم القضية الفلسطينية، كما كان سائداً إبان الحرب الباردة.

2. ليس من مصلحة الوطن العربي الدخول في صدام مع الهند. فالهند تؤلف حضارة إنسانية كبرى، وقوة صاعدة على المسرح الدولي، ويجب الدخول في باب الحوار الإستراتيجي معها، كما يجب على الوطن العربي أن يطور سياسة معينة مع الهند، قوامها بناء شبكة مصالح، والدخول في حوار حقيقي جاد يحدد ما يمكن أن يعطيه وما يجب أن يأخذه، وبدون ذلك، لن يأبه الهنود بالعرب كثيراً، لأن المصلحة المتبادلة هي التي تحرك توجهات السياسة الخارجية للدول، وتحدد مساراتها. فبحجم المصالح، تتبلور طبيعة ومقدار المواقف.

3. على العرب، وبمعية الفلسطينيين، أن يسارعوا إلى وضع إستراتيجية محددة، وواضحة، تجاه الهند؛ وإلا فإن صانع القرار في سياسة الهند الخارجية، سيضاعف من ارتباطاته مع إسرائيل ويجذرها. الأمر الذي سينجم عنه ديمومة النتائج السلبية على واقع ومستقبل الفلسطينيين والعرب عموماً.

4. إن كسب تأييد الهند للقضايا العربية، وفي مقدمتها قضية فلسطين، يكون عن طريق تعاون العرب مع الهند في تحقيق مصالحها ومصالحهم في المنطقة، بدلاً من أن تنفرد بتحقيقها إسرائيل، وتؤثر في سياستها لصالحها، أي أن المطلوب هو توظيف الدول العربية جميعاً علاقاتها مع الهند لكي تحد من التأثير السلبي للعلاقات الإسرائيلية- الهندية المتنامية على مواقف الهند المؤيدة للحقوق العربية تاريخياً.

5. يتوجب على العرب والفلسطينيين أن يدركوا خطورة العلاقات الهندية- الإسرائيلية التي وصلت نقطة اللاعودة في نموها، وتنوع مجالاتها، وخصوصاً في المجالات الأمنية والعسكرية والتكنولوجية وصناعة السلاح، فإسرائيل هي المورد الثاني للسلاح للهند منذ عام 1998، في الوقت الذي ليس للعرب فيه بديل يقدمونه في هذا الصدد، بل ربما العكس، أنه يمكن أن يكون العالم العربي سوقاً للسلاح الهندي، ومن ثم يكون سوقاً غير مباشر للسلاح

الإسرائيلي، وهنا مكمن الخطر، لأن مثل هذا السلاح لن يستخدم ضد إسرائيل، بل ضد الشعوب، أو في العروض والمعارض السنوية، في الوقت الذي تجني فيه الهند، ومن قبلها إسرائيل، أموالاً طائلة مقابل تسويقه للعرب.

6. لن يتم إعادة التوازن المفقود بين العرب والفلسطينيين من جهة، والهند من جهة ثانية، واسترداد الصداقة الغائبة بينهما إلا إذا إتبع الطرف الأول خطوات عملية في عدد من المجالات المختلفة، أهمها:

أ. المجال الثقافي

وذلك من خلال المحافظة على صورة كل منهما لدى الآخر، دون امتداد التشويه للصورة العربية إلى الهند، خصوصاً في ظل موجة ما يسمى بـ"محاربة الإرهاب"، ولصق ذلك بالإسلام.

ب. مجال العمل الإسلامي

على الرغم من أن الهند ليست دولة عضواً في منظمة المؤتمر الإسلامي، إلا أن بها أكبر عدد من المسلمين في العالم، بعد أندونيسيا، وهذا يمثل رصيداً للعمل المشترك، إذا أُحسن التعامل معه. لذا فمن الضروري التأكيد في العلاقات بين الجانبين على احترام المسلمين وتراثهم، ودورهم في حركة تحرير الهند، مع الحفاظ على الطابع العلماني الديمقراطي في الهند، كدولة متعددة الأديان والأعراق.

ت. المجال السياسي

على الدول العربية أن تتحاور مع الهند حول المخاطر التي تنتج عن علاقاتها مع إسرائيل، ليس بهدف وقف تلك العلاقات، وإنما كي تكون الهند مدركة للمصالح العربية، وعلى بينة من أن أي مساس بهذه المصالح سيكون له أثر سلبي على العلاقات العربية- الهندية. أما فيما يختص بالمجال السياسي الدولي، فلا بد أن يكون التأييد العربي للمواقف الهندية متوازناً مع التأييد الهندي للقضايا العربية، فالهند تطمح لعضوية دائمة في مجلس الأمن، وفي عدد من المحافل الدولية، ولذا على العرب أن يأخذوا ذلك بالحسبان، لا سيما وأن الدول العربية تمثل كتلة كبيرة في المؤسسات الدولية، خصوصاً بمؤسسات الأمم المتحدة.

ج. الخطاب الحضاري

تبنّي خطاب عربي حضاري نحو اليمين الهندوسي المتطرف، أُسوة بالمحاولات العربية في هذا الشأن تجاه العالم الغربي، شريطة مراعاة الحساسيات التاريخية للمجتمع الهندوسي بخصوص الإسلام. وعلى هذا، فإن العالم العربي مطالب بـ"تحييد الدين"، وعدم توظيفه سياسياً في علاقاته مع الهند، سواء على الصعيد الرسمي أو الشعبي.

ح. مجال العلاقات الثنائية

يلاحظ أن الزيارات الهندية رفيعة المستوى أكثر في عددها لمعظم الدول العربية من نظيرتها من الدول العربية للهند، وهذا في ذاته عامل غير إيجابي، لذا لا بد من تكثيف زيارات الجانب العربي للهند وبكافة المستويات الرسمية والمؤسساتية والشعبية.

خ. المجال الاقتصادي والتجاري

على الرغم من محدودية حجم التبادل التجاري بين الهند والدول العربية، (17%) من حجم تجارة الهند الخارجية، منها (15%) لدول الخليج، إلا أن الهند دولة تنتمي للنادي الذري ولمجموعة الدول البارزة في التنمية الاقتصادية، الأمر الذي سيساعد في توسيع العلاقة الاقتصادية بين الطرفين، خصوصاً وأن المنطقة العربية تعد سوقاً مهماً للسلع الهندية من جهة، ومورداً لسلع حيوية مهمة جداً للهند كالنفط والغاز من جهة ثانية. هذه المصلحة المتبادلة بين العرب والهند يجب أن تؤخذ بالإعتبار من قبل صانعي القرار لدى الطرفين.

د. التوظيف الأمثل للقدرات العربية

يتوجب على العرب توظيف مجمل قدراتهم ومواردهم المختلفة في تعميق العلاقة مع الهند، وخصوصاً الاقتصادية منها، وذلك بما يدعم الموقف السياسي العربي. فالهند قد نجحت، وبدرجة كبيرة، في الفصل بين القضايا السياسية والاقتصادية في علاقاتها مع العرب، في الوقت الذي فشلت فيه الدول العربية في تحقيق هذا المطلب. وهذا الشرط على الرغم من صعوبة تحقيقه في العالم العربي في الظروف الراهنة، نتيجة حالة التجزئة واختلاف الأولويات في كل بلد عربي، إلا أنه هو المعمول به في السياسة العالمية بين معظم أطراف المجتمع الدولي التي تحدد سياساتها وفق مصالحها.

ز. مجال الاستثمار

بما أنه توجد أموال عربية تبحث عن مجالات للاستثمار في مقابل وجود تكنولوجيا هندية متطورة، فيمكن تحقيق نوع من ترابط المصالح عبر تطوير التعاون والمشروعات المشتركة بين الطرفين، حتى تكون المنفعة متبادلة.

س. السعي إلى إضفاء الصبغة المؤسسية الجماعية

على الطرفين، وخصوصاً العرب، أن يسعيا إلى خلق مؤسسات جماعية توطد علاقاتهم، وتنمي تعاونهم الثنائي، من قبيل محاولة إقناع الهنود بإنشاء "منتدى عربي- هندي"، حتى ولو كان بشكل غير رسمي، أو إنشاء حوار عربي- هندي في إطار الجامعة العربية، بهدف تفعيل العلاقة بين الطرفين، وتعزيز موقف الهند تجاه القضية الفلسطينية ومساندة شعبها، لا سيما في ظل التطورات الدولية، التي يبدو في معظمها ليست لصالح الفلسطينيين والعرب عموماً.

ش. العلاقة مع الأحزاب الهندية

على العرب والفلسطينيين معاً، السعي الجاد نحو إيجاد شبكة من العلاقات مع القوى الحزبية والطبقية والطائفية الهندية، إذ شهدت الخريطة السياسية الهندية تحولات مهمة منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي، لذلك يستوجب على الحكومات والأحزاب العربية فتح آفاق مع هذه القوى خدمة لقضايا العرب. وبهذا، فإن غياب إستراتيجية عربية واحدة ومحددة، تجاه الهند، أدى بنيودلهي لعدم الاهتمام المطلوب بقضايا العرب، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وإن استثني من ذلك، إعطائها (أي الهند) أولوية لمصالحها الاقتصادية، سيما المتعلقة بقضيتي الطاقة (النفط) وتصدير العمالة، خصوصاً إلى دول الخليج. وانطلاقاً من ذلك، يتحتم على العرب والفلسطينيين عموماً أن يسعوا لترميم وتوثيق علاقاتهم مع هذا البلد الذي أخذ ينحو وجهة التبوؤ في مرتبة عالية بين مصاف الدول الكبرى، سيما فيما يختص بالمجال الاقتصادي، والتقني منه تحديداً.

الخاتمة

وبعد؛ نستطيع القول إن الهند، وعلى الرغم من علاقاتها الوثيقة مع الدولة العبرية، تمكنت من الحفاظ على علاقتها مع الوطن العربي، حتى تضمن تحقيق أهدافها، ومصالحها في المنطقة العربية، سيما المتعلقة باستيراد النفط، وتصدير أعداد هائلة من أبنائها للعمل في دول الخليج العربي، لما لذلك من مردود وعوائد مالية تساهم في تنمية الاقتصاد الهندي وتقويته. فالسياسة الخارجية الهندية تركز في حركة نشاطها تجاه هذه المنطقة على الجانب الاقتصادي، دون أن يكون لها تأثير كبير بخصوص العامل السياسي، وهذا ما قد يقلل من ديمومة أو اتساع تطلعاتها الاقتصادية، بسبب الرابط المتين الذي يجمع بين السياسة والاقتصاد، خصوصاً في هذه المنطقة، شديدة الحساسية والاضطراب.

ولا تزال الهند تتبنى السياسة القديمة نفسها إزاء المنطقة العربية الحيوية والحساسة لأمنها ولمصالحها القومية والإستراتيجية، حيث تعمل نيودلهي على تعزيز علاقاتها الثنائية مع الدول العربية، بدلاً من تركيزها على إقامة علاقات أكثر شمولاً وتنوعاً، وذلك بما يتناسب ومتطلبات القرن الواحد والعشرين. فعدم تبني الهند لسياسة شاملة، ومدروسة، تجاه المنطقة، قد حد من حجم الفرص المتاحة لتطوير هذه العلاقات.

وقد انعكست مواطن النقص في السياسة الهندية تجاه هذه المنطقة من خلال الدور الهامشي الذي لعبته الهند في إعادة تشكيل علاقاتها مع دول المنطقة خلال السنوات القليلة الماضية، وذلك على الرغم من أن قدرات الهند تعزز من إمكانية لعبها لدور أكبر وأكثر فاعلية في الشرق الأوسط. فهذه الدولة التي تشكل- بثقلها السكاني الهائل، ومواردها الضخمة، وتأثيرها السياسي الواسع والبارز في آسيا- قطباً إقليمياً لا يستهان به، نجدها تخشى من أن يكون لها دور في القضية الفلسطينية على سبيل المثال، كما هو الحال لدى روسيا ودول الاتحاد الاوروبي وغيرهما.

هنالك جانب آخر، وهو أن فشل نيودلهي في تبني سياسة شاملة، ومدروسة، تجاه المنطقة قد أدى في المقابل الى إضعاف علاقاتها مع بعض الحلفاء التقليديين في المنطقة، على سبيل المثال مع مصر، فمع تركيز السياسة الخارجية الهندية خلال السنوات الماضية على تطوير علاقاتها مع مصادر الطاقة في المنطقة (دول الخليج العربية)، تجاهلت العلاقات التاريخية بين الهند ومصر، الأمر الذي أدى إلى تهميشها، ومن ثم إضعافها، نتيجة لما تقوم به مصر من دور قيادي وفاعل في الصراع العربي- الإسرائيلي.

ومن ناحية ثانية، فقد آثار رد فعل الهند المؤيد لدخول العراق للكويت، استياء الكثير من الدول العربية، الأمر الذي جعل البعض يصف نيودلهي أنها خسرت معظم أطراف الصراع في المنطقة. ولكن من الجدير بالذكر أن هذا التذبذب في سياسات الهند تجاه المنطقة العربية يعتبر حديثاً بعض الشيء، ولا يعني بالضرورة أن مواقف نيودلهي تجاه المنطقة اتسمت على مر العصور بهذه الصفة، فالهند كانت أول دولة تؤيد قرار الحكومة المصرية بتأميم قناة السويس، وهو موقف وصف بأنه أجبر الولايات المتحدة الامريكية على إعادة النظر في مواقف وقدرات الهند في ذلك الوقت.

إلى ذلك، فإنه يمكن القول أيضاً، إن قرار الحكومة الهندية تعيين الدبلوماسي "شينموي غاريكان" مبعوثاً خاصاً لها للشرق الأوسط جاء كهدف لتطويرعلاقاتها مع دول المنطقة، والاستفادة من الأخطاء السابقة، وبناء سياسة أكثر تكاملاً تجاه المنطقة التي تشهد الكثير من الصراعات والأزمات. وفي إطار الحديث عن الأزمات التي تشهدها القضية الفلسطينية، فسيكون بمقدور الهند لعب دور ما في عملية السلام في الشرق الأوسط بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وذلك على خلفية أن نيودلهي تتمتع بعلاقات طيبة مع طرفي الصراع ومع الأطراف الأخرى المؤثرة في الأزمة.

وطالما أن الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، والصين، وروسيا، وجدت مساحة للمناورة في عملية السلام في الشرق الأوسط، فلماذا لا تعمل الهند على إيجاد مثل هذه المساحة، سيما وأن منطقة الشرق الأوسط تعتبر امتداداً لأمنها القومي. فالهند لا تعتبر غريبة بكل حال من الأحوال عن الشأن الفلسطيني- الإسرائيلي، فهي تبنت في السابق مواقف مؤيدة للفلسطينيين في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية وصوتت لصالح كافة القرارات المؤيدة لهم، أما مبعوثها للشرق الأوسط، فهو يدرك جيداً طبيعة الأزمة وتعقيداتها بحكم عمله في الأمم المتحدة لفترة طويلة.

المطلوب إذاً من الهند أن تعمل على إقناع طرفي النزاع بقدراتها ونواياها الحسنة وجديتها في التدخل في الصراع لمصلحة الطرفين وبحياد تام، كما يجب على الحكومة الهندية أن تجري مشاورات موسعة مع دول المنطقة، خصوصاً الدول المحورية منها، وتحديداً مصر والسعودية، قبل الشروع في طرح نفسها كوسيط، وذلك بسبب حساسية الأزمة.

المراجع

أولاً: الكتب باللغة العربية

- أبو عامر، علاء.العلاقات الدولية،الظاهرة والعلم،الدبلوماسية والإستراتيجية، (عمان:دار الشروق،ط1، 2004)
- أبو عامر، علاء.الوظيفة الدبلوماسية،نشأتها،مؤسساتها،وقواعدها،(عمان:دار الشروق للنشر والتوزيع، 2001)
- أبو عامر،علاء.العلاقات الدولية،العلم والظاهرة،(غزة،آفاق للنشر والتوزيع،ط2، 2002)
- البعلبكي،منير.قصة تجاربي مع الحقيقة،سيرة المهاتما غاندي بقلمه،(بيروت،دار العلم للملايين، 1992)
- إنبار،إفرايم.الوفاق الهندي الإسرائيلي.(دراسات عالمية،عدد56)،(أبو ظبي:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005)
- الجمال،علي.النزاع بين الهند والصين،(القاهرة:دار القلم،1988)
- الخطيب،سعادة.منظمة التحرير الفلسطينية وحركة عدم الانحياز،(عمان:دار الكرمل للنشر والتوزيع، 1989)
- الخطيب،سيف الدين. غاندي،(طرابلس،دار السلام للنشر،1991)
- الخزرجي،ثامر.العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات،(عمان:دار الشروق،ط1، 2005)
- الرضا،هاني.الدبلوماسية،تاريخها وقوانينها وأصولها،(بيروت،دار المنهل اللبناني،ط1، 1997)
- الساداتي،أحمد.تاريخ المسلمين في شبه القارة الهندية وحضارتهم،(القاهرة:مكتبة الآداب،1957)
- السيد حسين،عدنان.العلاقات الدولية،الحرب والسلم ومفاهيم أساسية، (بيروت،مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق،1992)

- السيد، محمود.تاريخ دول جنوب شرق آسيا،(القاهرة:مؤسسة شباب الجامعة،2004)
- السيد سليم،محمد. تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، (القاهرة:دار الفجر الجديد،2004)
- السيد سليم،محمد،والسيد صدقي عابدين(محرران). آسيا والعولمة،(القاهرة:مركز الدراسات الآسيوية،2003)
- السيد سليم،محمد،ونيفين مسعد"تحرير"،العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا،(القاهرة:مركز الدراسات الآسيوية، 1997)
- السيد سليم،محمد،ورجاء سليم.مقدمة في التاريخ الآسيوي،(القاهرة،مركز الدراسات الآسيوية،2003)
- السيد سليم،محمد. تحليل السياسة الخارجية،(بيروت،دار الجيل،ط2، 2002)
- الموسوعة العربية العالمية."الهند"،ج1،(بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1994)
- الموسوعة العربية العالمية.الهند،ج3،(الرياض:مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع،1996)
- الغوري،إبراهيم حلمي.الهند :درة آسيا وجوهرتها،(بيروت:دار الشروق العربي، 2000)
- القشطيني،خالد.نحو اللاعنف،المقاومة المدنية عبر التاريخ،عمان: دار الكرمل، 1998)
- المعرفة،الهند،(بيروت،شركة إنماء للنشر،1984)
- النمر،عبد المنعم.تاريخ الإسلام في الهند،(القاهرة:دار العهد الجديد للطباعة،1959)
- بالمر،النظام السياسي في الهند،أحمد الخطيب (ترجمة)،(القاهرة:الأنجلو المصرية،1965)
- بدوي،محمد،وآخرون.العلاقات السياسية الدولية،(القاهرة:المكتبة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، 2003)
- بركات،نظام،وآخرون .مبادئ علم السياسة،(الرياض،العبيكان للنشر،ط3، 2003)

- برازاد،راجندرا. عند قدمي غاندي،(بيروت،دار العلم للملايين، 1959)
- بوعشه،محمد.التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة،دراسة المفاهيم والنظريات،(بيروت،دار الجيل،ط1، 1999)
- تشومسكي،نعوم.حقوق الإنسان والسياسية الخارجية الأمريكية،عمر الأيوبي (ترجمة)،(بيروت:مؤسسة الأبحاث العربية،1984)
- جبارة،تيسير.المسلمون الهنود وقضية فلسطين،(عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998)
- حامد،أحمد.هكذا دخل الإسلام 36 دولة،(بيروت:دار كلية الهلال،1986)
- حتي،ناصيف.النظرية في العلاقات الدولية،(بيروت:دار الكتاب العربي، 1985)
- حداد،ريمون.العلاقات الدولية،(بيروت:دار الحقيقة،ط1، 2001)
- حسين،زكريا.العلاقات الإستراتيجية بين الهند وإسرائيل "1950 ـــــ2003"، (القاهرة:مركز البحوث والدراسات السياسية،2004)
- حسين،عبد الرازق.الجيوبولتكس:السياسات الجغرافية،(بغداد،مكتبة بغداد،1972)
- حقي توفيق،سعد.النظام الدولي الجديد،(عمان:منشورات الأهلية،ط1، 1999)
- خلف،محمود.مدخل إلى علم العلاقات الدولية،(الرباط:المركز الثقافي العربي للنشر،ط1، 1987)
- دورتي،جيمس،روبرت بالستغراف.النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية،وليد عبد الحي (ترجمة)،(عمان: مركز أحمد ياسين للتوزيع، 1995)
- دويتش،كارل.تحليل العلاقات الدولية، محمود نافع ونور الدين الزراري(ترجمة)،(القاهرة:الانجلو المصرية، 1982)
- ديورانت،ول. دفاع عن الهند،كامل يوسف (ترجمة)،(أبو ظبي،المجمع الثقافي،2003)
- زاد،زلمي خليل(تحرير).التقييم الاستراتيجي،(أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،ط1، 1997)

- سعودي،محمد عبد الغني. آسيا في شخصية القارة وشخصية الأقاليم،(القاهرة: الانجلو المصرية، 2003)
- سويلم،حسام.فلسطين وكشمير بين المطرقة الإسرائيلية والسندان الهندي،(د.م: د.ن،2001)
- سيترن،جيفري.تركيبة المجتمع الدولي:مقدمة لدراسة العلاقات الدولية،(أبو ظبي،مركز الخليج للأبحاث،2000)
- شافعي،بدر حسن.الانتخابات النيابية والتحول الديمقراطي في الهند، قضايا برلمانية، (القاهرة:مركز الدراسات الإستراتيجية، 1999)
- شاكر معروف،هدى.اثر المتغيرات في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية،رسالة ماجستير،(بغداد، جامعة بغداد،1989)
- شكري،فؤاد.رجال صاغوا القرن العشرين،(القاهرة :الدار المصرية اللبنانية، 2001)
- صادق،حيدر.مستقبل الدبلوماسية،(أبو ظبي،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1996)
- صبري،مقلد،إسماعيل. الإستراتيجية والسياسة،(بيروت،مؤسسة الأبحاث العربية، 1979)
- صعب،حسن.الدبلوماسي العربي،ممثل دولة أم حامل رسالة،(بيروت:دار العلم للملايين،1973)
- طعمة،جورج.قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي ـــــ الإسرائيلي،(بيروت:مؤسسة الدراسات الفلسطينية،1982)
- طلعت،عبد المنعم.إدارة المستقبل"الترتيبات الآسيوية في النظام العالمي الجديد"، (القاهرة:الهيئة المصرية العامة للكتاب،1998)
- عبد الحي،وليد.المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي"1978ـ 2010"،(أبو ظبي،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2001)
- عبد الحي،وليد.(تحرير).آفاق التحولات الدولية المعاصرة،(عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2002)

- عبد الرحمن، أسعد. التسلل الإسرائيلي في آسيا، (بيروت، مركز منظمة التحرير للأبحاث، 1967)
- غالي، بطرس، محمود عيسى. المدخل في علم السياسة، (القاهرة: الانجلو المصرية، 1974)
- فيشر، جلين. دور الثقافة والإدراك في العلاقات الدولية، اسعد حليم (ترجمة)، (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة، 2005)
- فوكاياما، فرنسيس. نهاية التاريخ، حسين الشيخ "ترجمة"، (بيروت: دار العلوم العربية، 1993)
- قبيسي، بشرى، موسى مخول. الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين، أوروبا وآسيا، (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، 1997)
- كلير، مايكل. الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، عدنان حسين (ترجمة)، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2003)
- كنيدي، بول. نشوء وسقوط القوى العظمى، مالك البديري "ترجمة"، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1994)
- لاسكي، هارولد. تأملات في ثورات العصر، عبد الكريم احمد "ترجمة"، (القاهرة: دار القلم، 1987)
- لوبون، جوستاف. حضارات الهند، عادل زعيتر (ترجمة)، بيروت: دار إحياء الكتب العربي، 1948
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قرارات الأمم المتحدة بشان فلسطين والصراع العربي . الإسرائيلي "1947 .1974"، (بيروت: ج1، 1993)
- محمد، أبو الحارث. مؤامرة الصهيونية والهندوكية على المسلمين
- مركز اللاعنف وحقوق الإنسان. غاندي صانع اللاعنف، (بيروت، 1996)
- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. توازن القوى في جنوب آسيا، (أبو ظبي، 2001)
- مقلد، إسماعيل صبري. الإستراتيجية والسياسة، (بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1979)

- مقلد،إسماعيل صبري.العلاقات السياسية الدولية:دراسة في الاصول والنظريات، (الكويت،منشورات ذات السلاسل،ط4، 1985)
- موسوعة السياسة.جمهورية الهند،ج1،(بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994)
- موسوعة السياسة. جمهورية الهند،ج7،(بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994)
- ميرل،مارسيل.العلاقات الدولية المعاصرة "حساب ختامي"،حسن نافعة (ترجمة،(القاهرة،دار العالم الثالث للنشر،ط1، 1999)
- نافع،إبراهيم و(آخرون) .ما الذي يجري في آسيا،(القاهرة:مركز الأهرام للترجمة والنشر،1998)
- ناي الابن،جوزيف. المنازعات الدولية :مقدمة للنظرية والتاريخ،(القاهرة:الجمعية المصرية لنشر المعرفة،ط1،1997)
- هاس،ريتشارد،ميجان او سوليفان(محرران)العسل والخل:الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية،إسماعيل عبد الحكم"ترجمة"،(القاهرة:مؤسسة دار المعارف،1998)
- هيكل،محمد حسين.الشرق الجديد،(القاهرة:دار المعارف،1990)

ثانياً: الكتب باللغة الإنجليزية

1.Gerald gaus,"liberalism at the end of the century ,journal of political ideologies,1978, vol.5,).

2.Robert Rothstein,planning,prediction,and policy-making in foreign policy,(Boston: little brown, 1972) .

3. George,modelski:atheo of foreign policy.(newyor Praeger,1962).

4.lioyd,Jensen.explaining foreign policy,(Englewood Cliffs,N.J:Prentice-hall,1982).

5.Bengt sundelius.foreign policies of northern Europe.(Colorado westview press,inc,1982).

6.Vernon van Dyke.International politics.(new york:Appleton-century,1971).

7.Raju G. C. Thomas, Indian Security policy (Prenceton, New Jersy: Prenceton University press, 1986).

8.Raja Menon, A Nuclear Strategy for India (New Delhi: sage) publications, 2000).

9. David Ignatius "India and Pakistan: Stepping back from the edge International Herald Tribune, June 15, 2002).

10.Deera khatkate ,"india in an economic reform trajectoly ,in leo-nard(edindis priefingm1992).

11.prithvi mudiam,India and the middle East,(London: British Academic press,1994).

ثالثاً: الدوريات

- إبـراهيم محمود،احمـد.الهند،القـدرات الوطنيـة والعلاقـات الإقليمية،الـسياسة الدولية،عدد 146، 2001
- أبـو عامود،محمـد سـعيد.الديمقراطيـة في الهنـد،الواقع والمستقبل،الـسياسة الدولية،عدد 146، 2001
- أبـو الفتوح،عبـد الحميـد. عرفـات في الهند،شـؤون فلـسطينية،عدد 101، نيـسان 1980
- أبو زيد،احمد.شكوك حول مستقبل الليبرالية،العربي،عدد 561، آب 2005
- أحمد سلامه،احمد.نون:التفاتة إلى الهند،وجهات نظر،عدد 62، 2004
- أحمد،عبد الله.السياسة الوطنية في ظل المتغيرات العالمية،السياسة الدولية عدد 23،أيلول 1996
- أحمد علي،مصطفى.الهند في مواجهة التحديات الداخلية،السياسة الدولية،عدد، 102، 1987
- الجبالي،نهله.التجربة الهندية،هل هي قابلة للتعميم؟،السياسة الدولية،عدد 155، أيار 2004

- الجوهري، خالد.الأزمة السياسية في الهند:السيناريو والتداعيات، السياسة الدولية، عدد 137، 2000
- الخضر، محمد.ملامح دور الجمعيةالعامة في القضايا الدولية، القضية الفلسطينية نموذجاً، معلومات دولية، عدد، 62، 2000
- الخطيب، سعادة.فلسطين في حركة عدم الانحياز، الفكر الديمقراطي، عدد 1، تشرين أول 1988
- السيد عبد الوهاب، أيمن.تحولات السياسة الأمريكية تجاه القوى الآسيوية، السياسة الدولية، عدد147، كانون الأول 2002
- العزي، غسان.النزاع الهندي . الباكستاني، شؤون الأوسط، عدد 87، نيسان 1999
- الشريف، محمد رشاد.الأمم المتحدة والقضية الفلسطينية، تقويم عام، معلومات دولية، عدد 62، نيسان 1999
- الهواري، أنور.الهند من اكبر مستعمرة إلى اكبر ديمقراطية، السياسة الدولية، عدد 146، 2001
- المجذوب، أسامة.المتغيرات الدولية ومستقبل مفهوم السيادة المطلقة، السياسة الدولية، عدد 109، حزيران 1994
- المخزنجي، محمد.الهند، العربي، عدد 441، 1995
- الموعد، حمدسعيد.قضية اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية ومحاولات الطمس، معلومات دولية، عدد 62، 1999
- المنوفي، كمال.السياسة الهندية وأزمة الشرق الأوسط، السياسة الدولية، عدد 33، آب 1973
- باهي، رهام.حركة عدم الانحياز بين الجمود والتجديد، السياسة الدولية، عدد 134، 1998
- بدران، ودودة.تخطيط السياسة الخارجية، دراسة نظرية وتحليلية، السياسة الدولية، عدد69،، 1982
- بدوي، هشام. الهند وخمسون عاما من الاستقلال، السياسة الدولية، عدد 130، 1997

- بيركوفيتش،جورج. هل الهند قوة كبرى؟،فرج الترهوني(ترجمة)،الثقافة العالمية،عدد 127، 2001
- خضر،محسن.أزمة الجنوب وتأثيرها في مستقبل حركة عدم الانحياز،المعرفة،عدد 447، 2000
- حماد،فوزي.التغيرات النووية . الباكستانية،السياسة الدولية، عدد 137، 1999
- راو،فاسوكى.النظام العالمي،رؤية هندية،السياسة الدولية،عدد 146، 2001
- زهران،جمال.قياس قوة الدولة،المستقبل العربي،عدد 146، 1991
- سامي،عزيزة. الهند،عام على حكم راجيف غاندي،السياسة الدولية،عدد 84، 2004
- سعيد،محمد السيد.مصير الأيديولوجيا في السياسة،السياسة الدولية،عدد 161، 2005
- سويلم،حسام.الشراكة الإستراتيجية بين الهند وإسرائيل ومخاطرها على الأمن القومي العربي،السياسة الدولية،عدد 146، 2001
- سويلم،حسام.العلاقات الإستراتيجية بين الهند وإسرائيل،السياسة الدولية،عدد 142، 2000
- شحاته،دينا.الليبرالية:نظرة نقدية،السياسة الدولية،عدد 132،نيسان 1998
- شفيق،منير.فلسطين في الأمم المتحدة،شؤون فلسطينية،عدد 38، أكتوبر 1974
- صبري،مقلد،إسماعيل.عدم الانحياز بين الأيديولوجية والتطبيق،السياسة الدولية،عدد 450، 1976
- طاهر،احمد.العلاقات الهندية الباكستانية،السياسة الدولية،عدد 156، 2004
- طه محمود،احمد.التحولات السياسية في آسيا والنظام العالمي الجديد،السياسة الدولية،عدد 108، 1992
- عبد الجواد،جمال.العالم الثالث :التركيب الاجتماعي لحركة التحرير الوطني،السياسة الدولية،عدد 80، 1985
- عبد العال،عبد الرحمن.الخبرة التاريخية للعلاقات الهندية الخليجية،شؤون خليجية،عدد 1، 2001

- عبد العال،عبد الرحمن.الديمقراطية في الهند بين الفعالية والجمود،السياسة الدولية،عدد 244، 2001
- عبد العال،عبد الرحمن.الانتخابات ومستقبل الاستقرار السياسي في الهند،السياسة الدولية،عدد 24، 1996
- عبد العال،عبد الرحمن.التجربة الهندية في نصف قرن،السياسة الدولية،عدد 130، 1997
- عبد العظيم،احمد فاروق.الليبرالية في عصر الإرهاب، الثقافة العالمية، عدد 89، 1998
- عبد الوهاب،أيمن.تحولات السياسة الأمريكية تجاه القوى الآسيوية،السياسة الدولية،عدد 147، 2002
- عبد المنعم،فارس.الهند والقضايا العربية،شؤون عربية،عدد 123، 2005
- عثمان،فتحي.تحليل السياسات الخارجية،السياسة الدولية، عدد 26، 1971
- عطية،ممدوح.القدرات النووية الهندية وتطورها،السياسة الدولية،عدد 133، 1998
- عويد،عدنان. الليبرالية المعاصرة،رؤية نقدية، النهج، عدد 58، أيار 2000
- فارس عبد المنعم،احمد.الهند والقضايا العربية،شؤون عربية،عدد 123، 2005
- فايز فرحات،محمد.الإطار السياسي لتجربة التنمية والإصلاح الإقتصادي في الهند،السياسة الدولية،عدد 146، 2001
- فياض،عامر حسن.الديمقراطية الليبرالية الأمريكية والوطن العربي، المستقبل العربي،عدد 261، 2000
- قابيل،مي.العلمانية الهندية،تداول السلطة وتعايش الأديان،السياسة الدولية،عدد 146، 2001
- قرني،بهجت،علي الدين هلال.التحليل العلمي للسياسة الخارجية،الفكر الاستراتيجي،عدد 40، 1992
- كيوان،مأمون.الأمم المتحدة وقضايا الصراع العربي ـــــ الصهيوني،معلومات دولية،عدد 62، 2000

- محمد علي،جمال الدين.الهند،صراع المتشددين والعلمانيين،السياسة الدولية،عدد 146، 2001
- محمد علي،علي.تطور العلاقات العسكرية بين الهند وإسرائيل، الدفاع، عدد 209، 2003
- معلوم،حسين.الإستراتيجية الأمريكية في وسط آسيا،السياسة الدولية،عدد 147، 2002
- نافعة،حسن.الأمم المتحدة في نصف قرن،سلسلة عالم المعرفة،عدد 202، 1995
- نافعة،حسن.الأمم المتحدة والقضايا العربية،المستقبل العربي،عدد 175،أيلول 1993
- هـ ب .الهند وخمسون عاما من الاستقلال،السياسة الدولية.عدد 146، 2001
- ياسين،أنور.الهند خمسون عاما،العربي، عدد 467، 1997

رابعاً: الإنترنت

www.alhindelyom.com

www.ahram.org

www.elmessiri.com\ar\modeks

www.islamonline.net

www.asharqalawsat.com/details.asd

www.aljazeera.net/NR/exeres

www.alwaatan-news.com\data

www.mofa.gov.ps/ara

www.insanonline.net

www.arableagueonline.org

www.alitijahalakhar.co

www.kwtanweer.com/articles

www.awu-dam.org/book

www.asharqalawsat.com/details

www.zaqora.4t.com\ind

الصحف

- المديني،توفيق،أمريكا والصراع الهندي . الباكستاني،القدس،الأربعاء،2002/1/9
- صحيفة القدس /2002/2/13
- أبو ساحلية،رائد،الإضراب عن الطعام أرقى أنواع المقاومة، القدس، الأحد، 2004/8/29
- الفقي،مصطفى.الهند والقضية الفلسطينية، خطيئة عربية، القدس، الثلاثاء،26 /2005/1
- صحيفة القدس، العدد (13195)، 2006/5/14
- صحيفة القدس، الثلاثاء،2006/8/16
- البيادر السياسي.العدد 707،القدس:1998/7/18.
- صحيفة القدس.السفير الهندي يلتقي هنية، الأربعاء/2006/4/31
- صحيفة الايام.السفير الهندي يزور المجلس التشريعي/الاثنين/2006/5/7

مقابلات شخصية

- عبد الفتاح غانم(عضو المجلس المركزي لمنظمة التحرير)مقابلة شخصية.رام الله، بتاريخ 2006/4/10.
- اوم براكاش(ممثل الهند لدى السلطة الوطنية) مقابلة شخصية.رام الله،بتاريخ 2004/8/18
- ذكر الرحمن(ممثل الهند لدى السلطة الوطنية)مقابلة شخصية،رام الله،بتاريخ 2006/8/13
- يوسف،أيمن.(أستاذ جامعي،الجامعة الأمريكية بجنين).إتصال هاتفي بتاريخ 2006/6/6
- قاسم،عبد الستار(استاذ جامعي،جامعة النجاح الوطنية)أتصال هاتفي بتاريخ 2006/7/12